

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

مؤقت

الجلسة ٣٨٢٦

الخميس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سومافيا	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد دالغرين
	الصين	السيد ليو جيئي
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد رانا
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

مذكرة من الأمين العام (S/1997/774)

97-86306

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

مذكرة من الأمين العام (S/1997/774)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة S/1997/774، والتي يحيل بها تقرير الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/816، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته البرتغال وبولندا وجمهورية كوريا والسويد وشيلي وكوستاريكا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن القرار المعروض علينا، والذي اشتركت في رعايته المملكة المتحدة وثمانية أعضاء آخرون من أعضاء هذا المجلس، يمثّل استجابة مباشرة لاستمرار إعاقة العراق للجنة الخاصة في تنفيذ ولايتها التي أوكلها لها هذا المجلس، مما يمثّل مخالفة لمطالب قرار مجلس الأمن ١١١٥ (١٩٩٧)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وأعرب مجلس الأمن في ذلك القرار عن عزمه القوي فرض تدابير إضافية على المسؤولين العراقيين الذين يتسببون في حوادث عدم التعاون مع اللجنة الخاصة والذين لم يسمحوا لأفرقة التفتيش التابعة لها بالوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيَّد إلى المرافق العراقية والأفراد العراقيين. والأحداث التي وصفها الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة في تقريره المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ توضح أن النظام العراقي تعمد تجاهل ذلك التحذير.

ومن ثم فإننا نعتقد، ويشاطرنا الرأي من شاركونا في رعاية مشروع القرار، أن المجلس ينبغي له أن يرد بقوة على استمرار استهانة العراق بقرارات مجلس الأمن. كما أننا نعتقد أن القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه يمثّل ردا معقولا ومتناسبا ومركزا على اخفاقات العراق المتكررة.

وهو يحتوي على قرار حازم ومتسق يُبنى على العزم المعلن عنه بحزم في القرار ١١١٥ (١٩٩٧) ويطوره، وهو اعتزام "فرض تدابير إضافية". ويحدد القرار تلك التدابير - ما هي وعلى من ستطبق - بينما يتيح فرصة سخية أخرى للعراق خلال الستة أشهر القادمة ليثبت بحسن نيته عدم ضرورة هذه التدابير. وهو يبدأ مباشرة، استنادا إلى الحوادث التي سجلت منذ اتخاذ القرار ١١١٥ (١٩٩٧)، عملية تسمية الأشخاص الذين سيستهدفون، حتى يتسنى العمل فورا بالفقرة ٦ من مشروع القرار لو اقتضى الأمر. ويؤجل القرار أيضا إجراء أية عمليات استعراض أخرى للعقوبات حتى نيسان/أبريل القادم، لأن إعاقة العراق جعلت من المستحيل على اللجنة الخاصة أن تكمل أعمالها.

ويحدد القرار بوضوح أسس هذه المقررات. وهو يعرب عن القلق البالغ إزاء الحوادث الجديدة التي أبلغ عنها لرفض العراق السماح للجنة الخاصة بالوصول إلى مواقع في العراق منذ اتخاذ القرار ١١١٥ (١٩٩٧). ويدين القرار هذه الحوادث، فضلا عن تعريض سلامة أفراد اللجنة الخاصة للخطر وتدمير الوثائق التي تهم اللجنة الخاصة والتدخل في حرية تنقل أفرادها. ويقرر المشروع أن حوادث عدم الامتثال العراقية تشكل انتهاكا صارخا

لقرارات مجلس الأمن. ويلاحظ أن الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة لم يبلغ، في تقريره، عن أن العراق قد امتثل حقيقة لأحكام القرار ١١١٥ (١٩٩٧).

وبالنسبة لنا ولشركائنا في رعاية القرار يوفر ذلك مبررا كافيا للتقدم خطوة أخرى أبعد من القرار الذي اتخذناه في حزيران/يونيه. وسيكون مؤسفا لو لم يستطع بعض أعضاء المجلس أن يشاركونا هذا الرأي لأية أسباب خاصة بهم. ولقد بذلنا مجهودا كبيرا وبحسن نية للاستجابة لشواغل جميع الأعضاء بشأن هذا النص. إلا أننا رفضنا المساومة على الغرض الأساسي للقرار أو على مسؤوليات الأمم المتحدة بغية إرضاء العراق - وهو العراق الذي، بالمناسبة، سعا الناطقون الرسميون باسمه على نحو يفتقر إلى الحكمة، إلى تهديد الأمم المتحدة واستفزازها في السنوات الأخيرة.

إن هذا المجلس لن تثنيه عن مساره محاولات العراق غير المقبولة للابتزاز. والرسالة التي يجب إيصالها بوضوح هي أنه إذا اختارت حكومة العراق أن تتحدى إرادة مجلس الأمن وسلطته، فستلقى الرد الحازم والمبدئي بكل تأكيد. وإن كان العراق لم يفهم هذا الأمر حتى الآن، فهو لم يفهم أي شيء.

والمملكة المتحدة ستظل، من جانبها، مصممة على كفالة امتثال العراق الكامل لقرار المجتمع الدولي بأن يتخلى عن أسلحة التدمير الشامل وعن أية أطماع في أن يحتفظ بها أو يحوزها. ولن يتسنى ذلك إلا إذا اتخذ صدام حسين قرارا سياسيا بالتعاون الكامل مع اللجنة الخاصة. والمرات المتكررة التي اضطر فيها هذا المجلس إلى تناول هذه المسألة تؤكد أن هذا القرار لم يتخذ حتى الآن. ولم نسمع من النظام العراقي خلال الست سنوات والنصف الماضية سوى الأكاذيب والوعود الخاوية، بينما عمل العراقيون بنشاط في الميدان على إعاقة اللجنة الخاصة وأخفوا عنها تفاصيل برامج العراق غير المشروعة للأسلحة. وترد هذه الحقائق في آخر تقرير للجنة الخاصة الذي يذكر بوضوح أنه، رغم التقدم الذي تحقق، لا تزال هناك مواضع قصور خطيرة في مجالات الأسلحة الثلاثة، لا سيما فيما يتعلق بعوامل الحرب الكيميائية والبيولوجية.

وتتقدم المملكة المتحدة بالتهنئة للرئيس التنفيذي وموظفيه على التقدم المحرز. ومن قبيل الهراء في ضوء التصرفات العراقية، القول بأن بعض الفضل في ذلك يرجع إلى العراق. فما أحرز من تقدم لا يعزى إلا إلى تفاني الخبراء الدوليين العديدين الذين أتوا من مختلف الدول الأعضاء، والذين مثلت بالنسبة لهم مضايقات العراق وتعويقه وأكاذيبه وأنصاف حقائقه مشهدا يوميا، ولا تزال. وستظل اللجنة الخاصة وموظفوها محل دعمنا الكامل.

ودعونا نقول بصراحة أنه ما لم يتعاون العراق مع اللجنة الخاصة ويعطي المعلومات الصحيحة الكاملة عن برامجه غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل، لن يكون هناك احتمال أن ينظر مجلس الأمن في مدى الوفاء بأحكام القسم جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). والاستعراضات التي تجرى لذلك الغرض ستظل معلّقة.

ختاما، ليست هذه جلسة لاستعراض العقوبات. ولكن في هذه المناسبة يجدر بنا أن نذكر أنفسنا بأن العراق لم يف بعد بالتزاماته بشأن أسرى الحرب الكويتيين المفقودين، والممتلكات الكويتية ومحفوظاتها الوطنية المفقودة. وبالنسبة للمملكة المتحدة، لا يقل حل هذه القضايا أهمية عن تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية. فقد آن الأوان لأن يلتزم العراق بأن يعالج بجدية هذه المسائل أيضا.

السيد العربي (مصر): يجتمع المجلس اليوم للنظر في التقارير المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن اللجنة الخاصة لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس بشأن العراق، وذلك للتحقق من مدى التزام العراق بالعمل مع كل من هذين الجهازين في سبيل التوصل إلى الغايات التي حددتها قرارات المجلس ذات الصلة، ولاتخاذ الإجراءات والتوصيات الكفيلة بضمان تجاوب الحكومة العراقية مع مجهودات المجلس في هذا الشأن.

لقد استمعنا ببالغ الاهتمام للتقييم الذي تقدم به الدكتور هانز بليكس مدير عام الوكالة للمجلس، والذي أشار فيه إلى التقدم الذي أحرزته الحكومة العراقية في الملف النووي، وإلى الحاجة لتعاون أكبر من جانب الحكومة العراقية للانتهاء من المسائل المعلّقة، بما يتيح للوكالة التقدم بتقرير بانتهاء مهمتها الفنية. كذلك استمعنا بنفس الاهتمام للتقييم الذي تقدم به السفير ريتشارد بتلر، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة إلى المجلس، والذي أكد ما ورد بالتقرير من تقدم في مجال نزع السلاح، وخاصة

في ملف الصواريخ والملف الكيميائي. وأود في هذا الصدد أن أشير بوجه خاص إلى أهمية ما ورد في الفقرة ١٤٧ من التقرير

"ينبغي الاعتراف بأن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة قد حققت إنجازات هامة في مجال نزع السلاح وأنها قد بدأت بداية طيبة في مجال الرصد".

وقد خلصت مصر من الدراسة المتعمقة للتقريرين إلى عدد من الاستنتاجات التي كنا نأمل أن يتضمنها مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم حول تقييم ما تم إنجازه، وحول العمل المستقبلي للمجلس لضمان تنفيذ قراراته. وهذه الاستنتاجات هي:

أولا، أنه على الرغم من أن التقارير تشير بالفعل إلى بعض الجوانب السلبية في سلوك العراق فإن هناك العديد من الجوانب الإيجابية التي كان يتحتم أن يأخذ مشروع القرار علما بها وينسبها للحكومة العراقية، خاصة وأنها تعطي مؤشرا حول الإنجازات التي حققتها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي يلزم البناء عليها في المستقبل. وأخص بالذكر هنا الانتهاء من تحليل الصواريخ، وحصر ما كان في حوزة العراق منها، والتقدم المحرز في الملفين النووي والكيميائي.

ثانيا، على الرغم من تأييد مصر الكامل للسفير بتلر واللجنة الخاصة في أداء المهام المنوطة بها، وفي التشاور المستمر مع مجلس الأمن حول الأسلوب الأمثل لتحقيق هذه المهام، إلا أن من الضروري التأكيد على أن المجلس هو صاحب المسؤولية في اتخاذ القرار المناسب بعد مداولات ومشاورات تتم على ضوء التقارير التي تقدمها اللجنة الخاصة.

ثالثا، يتبين من دراسة التقارير المقدمة ومن الملاحظات التي أدلى بها كل من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والملاحظات التي أدلى بها الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة، أن هاتين الجهتين تقومان بعمل ذي طبيعة فنية بحتة، وأن مسألة التحقق مما تم تدميره بالفعل مسألة رئيسية تستحق اهتمام المجلس. فإذا كان من الصعب القول من وجهة النظر الفنية البحتة للجنة والوكالة بأنه لم يتبق شيء يستحق التدمير، فإن هذا يعني بشكل خاص أهمية اتخاذ قرار واضح من المجلس يحدد الهدف النهائي لأنشطة اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتوصل إلى التنفيذ الكامل والدقيق لقرارات المجلس.

رابعا، إن تقييم مدى التزام العراق بتنفيذ قرارات المجلس يعتمد على قرارات المجلس ذاتها، وهذا مفهوم لا يختلف عليه أحد، ولكنه، بالإضافة إلى ذلك، يعتمد على الترتيبات والإجراءات والتدابير التي وضعتها اللجنة الخاصة بالاتفاق مع الحكومة العراقية صاحبة السيادة على أراضيها. ولئن كان مجلس الأمن لم يعتمد أو يقر هذه الترتيبات والتدابير، فإنها دخلت في تقارير اللجنة الخاصة التي أخذ المجلس علما بها، وأصبحت جزءا من آلية تقييم مدى التزام العراق بتنفيذ قرارات المجلس. ولذلك فإن الاختلاف في وجهات النظر بين اللجنة الخاصة والعراق حول تفسير هذه التدابير وتنفيذها يستلزم وقفة موضوعية من الجانبين للتغلب عليها. فمن الضروري أن يبذل العراق من جانبه جهدا مضاعفا للتعاون مع اللجنة والالتزام بما اتفق عليه، ومن الضروري أيضا أن تبذل اللجنة الخاصة، من جانب آخر، جهدها بما يكفل وضوح الرؤية بشكل يتيح لها أداء مسؤولياتها على الوجه الأكمل ويتيح لها أن تقدم تقييما سليما للمجلس.

خامسا، إن تقييم التزام العراق يجب أن يأخذ في الاعتبار أن التقارير تشير إلى أن حالات عدم الالتزام التي تضمنها التقرير حالات فردية. والسؤال التالي يطرح نفسه: هل ترقى هذه الحالات إلى مرتبة اتجاه نمطي عام بعدم التعاون مع اللجنة الخاصة؟ وهل التحليل الرقمي للحالات يشير إلى أنه عدم التزام حقيقي؟ إنني أطرح هذه الأسئلة. لقد قامت اللجنة الخاصة بما يزيد عن ٨٦٠ مهمة تفتيشية في الفترة التي يغطيها التقرير - حسبما ذكر الرئيس التنفيذي للجنة في تقديمه للتقرير في مشاورات المجلس. لذلك يجب النظر بدقة وموضوعية فيما إذا كان الخلاف بين اللجنة الخاصة والحكومة العراقية بشأن حالات فردية حول كيفية تنفيذ إجراءات متفق عليها يرقى إلى مرتبة عدم الالتزام أم لا. وأكرر مرة أخرى، هذا تساؤل يجب تناوله بموضوعية كاملة.

سادسا، إن مصر تعارض من حيث المبدأ فرض أي عقوبات إضافية على العراق، خاصة وأن العراق، من وجهة نظرنا، قد بذل جهدا خلال الأشهر الستة الماضية للتجاوب مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية. وإذا كان مشروع القرار المطروح للتصويت اليوم يهدد بفرض إجراءات محددة كرسالة تحذيرية للحكومة العراقية،

فإننا نرى أن أي إجراء يتخذه المجلس لدفع الحكومة العراقية إلى إبداء قدر أكبر من التعاون مع اللجنة الخاصة لا يجب أن يطبق بأثر رجعي. إذ أن التفسير القانوني السليم لأحكام القرار ١١١٥ (١٩٩٧) يشير إلى أن نية المجلس كانت تتجه لدى اعتماده إلى فرض بعض الإجراءات، بشرط تقديم الرئيس التنفيذي للجنة تقريرا لا يتضمن أن العراق في حالة التزام حقيقي مع أحكام الفقرتين ٢ و ٣ من ذلك القرار. وما دام المجلس يصدر قراره اليوم بناء على تقرير الرئيس التنفيذي المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، فإن الحد الأدنى لبدء تنفيذ أي إجراءات لا بد وأن يكون تاريخ التقرير المقدم من اللجنة الخاصة إلى المجلس حول الموضوع وليس تاريخ صدور القرار ١١١٥ (١٩٩٧).

سابعا، إن مسألة إعداد قوائم بالأفراد الذين أعاقوا مهام اللجنة الخاصة دون تحديد الجهة المنوط بها إعداد هذه القوائم وآلية إعدادها يثير قدرا من الغموض كان يستوجب من المجلس أن يفوض لجنة العقوبات بوضع ضوابط واضحة لكيفية تنفيذ القرار حول هذا الموضوع ولدور اللجنة الخاصة والحكومة العراقية في هذا الشأن، وذلك حتى لا يسهم المجلس في زيادة التوتر بين اللجنة الخاصة والعراق بما من شأنه أن يزيد من تعقيد مهمة نزع أسلحة الدمار الشامل. وقد يسبب في نفس الوقت صعوبات أمام مهمة الرئيس التنفيذي، السفير ريتشارد بتلر، الذي يجب أن نوفر له كل دعم ومساعدة.

إن مصر تعارض أيضا، من حيث المبدأ، أي إجراء من شأنه زيادة حدة التوتر في المنطقة، لأن ذلك ليس في صالح أي من دول المنطقة على المدى القريب أو المدى البعيد. إن المطلوب الآن هو تأكيد أهداف قرارات المجلس السابقة، ودفع العراق نحو تنفيذ هذه القرارات تنفيذا دقيقا. لذلك نطالب بمزيد من التعاون البناء بين اللجنة الخاصة والعراق في مناخ يتسم بالهدوء والاحترام المتبادل.

وأنتهز هذه الفرصة لأذكر مرة أخرى بأهمية حل الموضوعات المعلقة الخاصة بالأسرى والممتلكات الكويتية والأرشيف الخاص بالكويت. هذه أمور هامة لها جوانب إنسانية نرجو أن يتم حلها في أقرب وقت ممكن.

في ضوء ما تقدم، حرص وفد مصر على المطالبة صباح اليوم أثناء المشاورات بالاستمرار في الحوار الهادئ البناء الذي كان يتم خلال الأيام الماضية وبحسن نية، كما كان هذا الحوار يدور، وذلك حول الأحكام المختلفة لمشروع القرار المطروح للتصويت اليوم، بشكل يأخذ في الاعتبار كافة الاقتراحات التي هدفت إلى التوصل إلى إجماع آراء المجلس حول هذا المشروع الهام.

إلا أن رغبة متبني مشروع القرار في الإسراع بالتصويت عليه اليوم، دون الأخذ بمعظم الاقتراحات التي أثيرت خلال المشاورات على مدى الأيام القليلة الماضية، وبصفة خاصة الاقتراحات المحدودة الموضوعية التي طرحت اليوم بهدف جعل مشروع القرار متفقا مع المنطق، ومتفقا مع القانون، ومتفقا مع أحكام القرار ١١١٥ (١٩٩٧)، بحيث يؤدي اعتماد مثل هذا القرار إلى دفع الحكومة العراقية لمضاعفة تعاونها مع اللجنة الخاصة - كل ما تقدم دفع الحكومة المصرية إلى أن تعيد تقييم موقفها من مشروع القرار.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة فإن وفد مصر سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن عمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة (اللجنة الخاصة) جوهري من أجل تحقيق الأهداف التي حددها المجلس باتخاذه القرار ٦٨٧ (١٩٩١). والتعاون الكامل من جانب السلطات العراقية ضروري لهذه العملية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يكون متسقا في قراراته. ولا يسعنا أن ننسى سبب اتخاذ القرار ١١١٥ (١٩٩٧) في شهر حزيران/يونيه الماضي. إن المجلس يجب أن يتخذ موقفا حازما من أجل إرسال إشارة واضحة بأنه لن يتغاضى عن وقوع أحداث أخرى كتلك التي أبلغنا عنها الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة، التي تمنع اللجنة الخاصة من القيام برسالتها.

ونحن نعترف بأن العراق بدأ يسدي قدرا من التعاون للجنة الخاصة مؤخرا. لكن في الوقت ذاته، ما زالت إعاقة عمليات التفتيش التي تقوم بها اللجنة الخاصة مستمرة. وهذا أمر غير مقبول. إن تعاون العراق الكامل غير المنقوص مع اللجنة الخاصة هو الذي يمكنها من الوفاء بمهمتها.

ونحن نتفق مع الذين يقولون إن أهم شيء هو كفالة حرية الوصول إلى الحقيقة. وتعاون العراق أمر جوهري في هذا الصدد. والمجلس سيعطي اللجنة الخاصة والسفير بتلر كل حرية التصرف التي يراها ضرورية، وفقا لقرارات مجلس الأمن المتصلة بعمل اللجنة الخاصة، لتحديد أنسب الوسائل لتحقيق أهدافها.

لكل هذه الأسباب، نرى أن مشروع القرار المعروض علينا هو أنسب رد للمجلس في الظروف الحالية. فهو يرسل رسالة واضحة للعراق: دع اللجنة الخاصة تستمر في مهمتها، دعها تصل إلى الحقيقة، دع اللجنة تنجز مهمتها، تعاون بالكامل معها حتى يمكن رفع الجزاءات في النهاية.

ولهذا اشتركنا في تبني مشروع القرار هذا.

السيد دالغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعطى مجلس الأمن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولاية لضمان إزالة أسلحة الدمار الشامل التي في حوزة العراق من أجل الحفاظ على السلم والأمن. ويتعين على العراق أن يتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة الخاصة. ولقد قرر مجلس الأمن أن العراق ينبغي أن يسمح للجنة الخاصة بحرية الوصول الفوري غير المشروط وغير المقيد في العراق.

وما فتئ العراق ينتهك انتهاكا صارخا ومتكررا التزاماته بمقتضى القرارات ذات الصلة. وهذه الانتهاكات غير مقبولة وتبرر الرد الحازم من جانب مجلس الأمن. ومشروع القرار المعروض علينا رد حازم وواف بالغرض. والتدابير الواردة فيه لن تستهدف سوى الأشخاص الذين يمنعون اللجنة الخاصة من الوصول إلى المواقع التي ترغب في تفتيشها أو يمنعونها من إجراء المقابلات اللازمة للوفاء بمهمتها. ولن يضار المدنيون العراقيون الأبرياء.

إن التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة وتنفيذ القرارات ذات الصلة هما السبيل الوحيد صوب رفع الجزاءات. وتتحمل الحكومة العراقية مسؤولية جسيمة إزاء سكانها، إذا ما استمرت في تحدي ولاية اللجنة الخاصة وتأخير انتهائها منها.

وتؤيد السويد مشروع القرار المعروض علينا. إن اعتماده من جانب مجلس الأمن سيرسل رسالة ينبغي أن تفهمها حكومة العراق بوضوح.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يسع الوفد البولندي إلا أن يعرب عن قلقه إزاء الحوادث الجديدة التي وقعت منذ اعتماد القرار ١١١٥ (١٩٩٧)، حيث منعت السلطات العراقية اللجنة الخاصة من الوصول إلى المواقع المحددة للتفتيش أو تدخلت في عمليات اللجنة الخاصة التي تقوم بها وفقا لولايتها. وهذه الحوادث لن تسمح للجنة الخاصة بالخلوص إلى أن العراق يمتثل امتثالا حقيقيا لالتزاماته الواردة في القرار ١١١٥ (١٩٩٧).

وإن أعمال العراق التي أبلغت عنها اللجنة الخاصة تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبمقتضى أحكام تلك القرارات فإن العراق ملزم، في جملة أمور، بالسماح لأفرقة التفتيش التابعة للجنة الخاصة بالوصول الفوري غير المقيد إلى جميع المواقع التي تختارها للتفتيش.

واسمحوا لي أن أكرر ما أعلنه وفدي المرة تلو المرة وهو أننا سنرحب برفع الجزاءات المفروضة على العراق بأسرع وقت ممكن. لذلك فإننا نعلق أهمية على التقدم الشاق الذي أحرزته اللجنة الخاصة صوب إزالة برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل. ولهذا أيضا نرى أنه ينبغي تذكير العراق بأن تعاونه مع اللجنة الخاصة هو أحد الشروط الأساسية التي ينبغي الوفاء بها من أجل البدء بعملية رفع الجزاءات.

ومشروع القرار الحالي الذي يستند إلى منطق القرار ١١١٥ (١٩٩٧) الذي اتخذه هذا المجلس بالإجماع في حزيران/يونيه الماضي، ينقل هذه الرسالة بكل وضوح. كما أنه يرسل إشارة قوية وفي محلها، وهي بحكم الضرورة أقوى من تلك الواردة في قرار حزيران/يونيه، بأن مجلس الأمن ملتزم بضمان استكمال اللجنة الخاصة لولايتها.

ويعرب الوفد البولندي عن أمله الوطيد في أن يأتي مشروع القرار المعروض علينا، إذا ما اعتمد، بالأثر المطلوب وأن تفهم السلطات العراقية أخيرا أن من

مصلحتها الإحجام عن الأعمال التي تمنع اللجنة من النهوض بمسؤولياتها. وما زلنا نشعر بالقلق من أن هذه الأعمال لا يمكن إلا أن تسهم في تأخير يدعو للأسف في وفاء اللجنة الخاصة بولايتها، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة بالشعب العراقي.

لكل الأسباب التي ذكرتها توا سيصوت الوفد البولندي مؤيدا مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد رانا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتنان وفد كينيا للجهود التي بذلها مقدمو مشروع القرار المعروض اليوم في محاولة لمراعاة وجهات نظر وتعليقات جميع الوفود. وما فتئ هدف المجتمع الدولي يتمثل في ضمان أن تمضي عملية نزع سلاح العراق دون عائق حتى تتم إزالة جميع التهديدات التي تفرضها أو يمكن أن تفرضها في المستقبل.

ونرى أن تقارير اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية توفر القاعدة التي يمكن على أساسها أن نبني رسالتنا إلى العراق بالامتثال الكامل لالتزاماته بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون مع اللجنة الخاصة. وهذه الرسالة القاطعة والموحدة من شأنها أن تسمح لمجلس الأمن بأن يتكلم بصوت واحد حسبما طلب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة.

ولقد شعرنا بالتشجيع لأن تقارير اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تشير، على سبيل المثال، إلى أنه أحرز تقدم كبير خلال الفترة قيد الاستعراض على عدد من الجبهات وخاصة في ميدان القذائف وميدان الأسلحة الكيميائية. وبودنا أن يتم تعزيز هذا التعاون الذي سجل بين حكومة العراق واللجنة الخاصة وهو الذي جعل هذا التقدم ممكنا، وذلك للسماح للجنة الخاصة بالقيام بولايتها بالكامل. ونرى أن إرسال رسالة قوية والاعتراف في الوقت ذاته بالتقدم المحرز، وإن كان طفيفا، لا يستبعد أحدهما الآخر.

إن تقرير اللجنة الخاصة يشير، من ناحية، إلى بعض القضايا التي تسوغ اهتمام هذا المجلس. ويأتي على رأس هذه القضايا برنامج الأسلحة البيولوجية، الذي يكاد لم يسجل فيه أي تقدم. وبالطبع فإن المسألة الهامة الأخرى هي مسألة أساليب العمل. وهنا واجهت اللجنة الخاصة صعوبات في كل من جانبي الإبلاغ والتحقق.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأحداث المتمثلة في رفض حكومة العراق الوصول إلى مواقع معينة، مثلما ينص عليه المرفق الأول من التقرير (S/1997/774) المعروض علينا، ونصر إصرارا شديدا على أن تقوم الحكومة بإزالة جميع هذه العراقيل بغية تمكين لجنة الأمم المتحدة الخاصة من القيام بأعمالها. وينص التقرير أيضا على أن أعمال التفتيش، ضمن السياق العام لعمل اللجنة، قد تمت دون عائق أو عرقلة.

وإن مشروع القرار المعروض علينا (S/1997/816) يتناول بعض المسائل التي أشرنا إليها. ومع ذلك، فهو لا يبين بوضوح التوازن بين التقارير التي نحن بصددها ولهجتها، فلتلك الأسباب سيمتنع وفد بلادي عن التصويت.

السيد ليوجيئي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الوفد الصيني يعتقد أن العراق ينبغي أن ينفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا شاملا. وفي نفس الوقت يجب احترام سيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه، فضلا عن شواغله الأمنية المعقولة. وينبغي تنفيذ الترتيب الذي تم التوقيع عليه بين لجنة الأمم المتحدة الخاصة والعراق في العام الماضي بشأن مسألة التفتيش.

إن تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة (S/1997/774) يبين أن اللجنة قد أحرزت في الأشهر الستة الأخيرة تقدما كبيرا في أعمال التفتيش التي قامت بها في الميادين ذات الصلة. وقد أجرت بصورة إجمالية ما يزيد على ٨٠٠ عمل تفتيشي. وتعاون العراق مع اللجنة الخاصة في معظم الحالات. والصعوبة التي ظهرت أثناء أعمال التفتيش شيء لا نود أن نراه يحدث.

ولقد أحطنا علما بحقيقة أنه يتعين على لجنة الأمم المتحدة الخاصة أن تجري مشاورات مع العراق بشأن المشاكل التي ظهرت أثناء أعمال التفتيش. ويحدونا الأمل في أن يحل الطرفان المشاكل التي ظهرت في سياق أعمال التفتيش بروح من التعاون. ونعتقد أيضا أن حل المشاكل التي تبعت حرب الخليج هو من المصالح الأساسية للعراق والبلدان الأخرى في المنطقة.

إن الوفد الصيني لا يؤيد أبدا فرض جزاءات بصورة عشوائية على أي دولة؛ كما أنه لا يؤيد استعمال الجـزاءات للتهديـد. وتـدل التجربة على أن القيام بذلك ما من شأنه إلا أن يتناقض مع أهدافنا. ولن يسهم في تحقيق تسوية مناسبة للمشاكل. ونعتقد أنه بغية حل المشاكل، تتمثل أولويتنا الآن في تعزيز التعاون بين العراق ولجنة الأمم المتحدة الخاصة، بدلا من زيادة تعقيد المسألة، مما يجعل حلها أكثر صعوبة.

ونعتقد أن مشروع القرار الحالي لا يفضي إلى تسوية المشاكل المعنية. ولقد اقترح عدد كبير من الوفود تعديلات عليه في سياق المشاورات. إلا أن تلك التعديلات، للأسف، لم تكن مقبولة.

وفي ضوء ما تقدم ذكره، يتعين على الوفد الصيني أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اتخذ مجلس الأمن بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه من هذا العام القرار ١١١٥ (١٩٩٧) أمام عدم تعاون العراق مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة، مدينا رفض السلطات العراقية المتكرر السماح بالوصول إلى المواقع التي تحددها اللجنة. وبالتحديد أعرب القرار في الفقرة ٦ منه عن تصميم مجلس الأمن الثابت على فرض تدابير إضافية على تلك الفئات من الرسميين العراقيين المسؤولين عن عدم الامتثال ما لم تبلغ اللجنة الخاصة المجلس بأن العراق امتثل امتثالا تاما لأحكام ذلك القرار.

ومن المؤسف أن التقرير الأخير الذي قدمه السفير ريتشارد بتلر، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الخاصة، يوضح أنه يوجد عدم تعاون عراقي متواصل في هذا الصدد، مما يمثل محاولات من جانب السلطات العراقية لعدم الامتثال لأحكام القرار ١١١٥ (١٩٩٧) والسماح للجنة الخاصة بممارسة حقوقها في التفتيش وفقا لولاية المجلس.

وفي حين أن وفد بلادي يحيط علما بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الخاصة - مثلما ينص عليه التقرير الأخير للرئيس التنفيذي (S/1997/774) - نحو إزالة برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل، فالأهم أن يبين مجلس الأمن تصميمه بوضوح شديد على كفالة أن يتعاون العراق تعاونا كاملا في جميع التعهدات التي التزم بها وفقا لجميع القرارات السابقة ذات الصلة. ويجب أن يصر المجلس على طلبه بأن يسمح العراق للجنة الخاصة بالوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى أي موقع ترغب اللجنة في تفتيشه.

وينبغي عدم النظر إلى هذه المسألة على أنها مجرد انتهاكات لنظام الجزاءات المفروضة على العراق. ومثلما ذكر وفد بلادي وقت اتخاذ القرار ١١١٥ (١٩٩٧) بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه، فإن المسألة تتمثل في السؤال الخطير للغاية عن كيفية منع استحداث أسلحة الدمار الشامل، وهي مسألة تبعث على بالغ القلق بالنسبة لنا جميعا في مجلس الأمن، نحن المعنيين بمشكلة السلام والاستقرار في المنطقة.

والمهم أن يبين المجتمع الدولي، عن طريق قرار مجلس الأمن، موقفه المبدئي من هذه الحالة. ومع مراعاة هذه النقطة، يشارك وفد بلادي بنشاط، إلى جانب الوفود الأخرى التي تفكر التفكير نفسه، في الجهود التي نبذلها من أجل وضع مشروع قرار يبين هذا الموقف المشترك للمجتمع الدولي. وقد وجهنا جهودنا نحو إخراج مشروع قرار يمكنه أن يعبر عن الموقف الموحد لمجلس الأمن.

ومع ذلك، ومع جميع الجهود المبذولة في المجلس بحسن نية، ثمة حد لا يسعنا أن نتجاوزه احتراما للمبادئ المعنية. ويرى وفد بلادي أن مجرد تكرار الإدانات التي أصدرناها في الماضي لدى التعامل مع أحداث سابقة لن يكون كافيا في ضوء خطورة الحالة. فالمطلوب اتخاذ موقف يقوم على ما اتفق عليه المجلس في القرار ١١١٥ (١٩٩٧) ويكون متابعة له لعل المجلس يحقق امتثال العراق لتعهداته.

وارتكازا على هذا الموقف، تؤيد اليابان الاتجاه الذي يتحرك نحوه مجلس الأمن الآن باعتماد مشروع القرار هـذا. ويلاحظ وفد بلادي بصورة خاصة أن الفقرتين ٦ و ٧ من مشروع القرار هما عنصران أساسيان يسعيان إلى حمل العراق على استئناف تعاونه الكامل مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة في أسرع وقت ممكن. ويحدونا أمل صادق في أن يراجع العراق موقفه ويتعاون مع اللجنة الخاصة دون شروط. ويتفهم وفد بلادي معنى هاتين الفقرتين اللتين تطلبان إلى العراق أن يتعاونا تعاونا كاملا مع اللجنة الخاصة شكلا ومضمونا، وأن يتيح للمسؤولين

فيها وللأشخاص الآخرين العاملين تحت سلطتها إجراء المقابلات فورا ودون شروط ودون قيود، حتى تتمكن اللجنة الخاصة من ممارسة جميع حقوقها بوصف ذلك شرطا مسبقا أساسيا للاضطلاع بالولاية الموكولة إليها.

ويرى وفد بلادي أن مشروع القرار هذا استجابة ضرورية مطلوبة لكي يحافظ المجلس على سلطته، وأن يضطلع بالمسؤولية الملقاة على عاتقه عن صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب تشارك اليابان في تقديم مشروع القرار هذا.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أولا، نود أن نؤكد مجددا التزامنا الثابت بضرورة أن يمتثل العراق امتثالا كاملا للالتزامات وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن تأييدنا للجنة الأمم المتحدة الخاصة.

ومؤخرا، أصدرت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقارير ضخمة وشاملة عن العمل الكبير الذي اضطلع به لتغطية الثغرات في ملف نزع السلاح العراقي، وقام أعضاء مجلس الأمن بدراسة هذه التقارير دراسة متأنية. ويشير تقرير اللجنة الخاصة إلى إحراز تقدم "كبير" و "هام" وبخاصة في مجالي الصواريخ والأسلحة الكيميائية. وقُدم تقرير شامل تقريبا عن الصواريخ المحظورة. وتمت إزالة جميع التسهيلات والمكونات اللازمة لصنع الأسلحة الكيميائية. وبذلك، أبدى العراق القدر اللازم من التعاون والاستعداد.

واتسم تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بلهجة إيجابية. وأكد العديد من أفرقة التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عدم وجود أنشطة محظورة تتعلق بالأسلحة النووية بينما تجري مراقبة موثوقة للمرافق والأجهزة ذات الأغراض المزدوجة.

ومع ذلك، لا يمكن أن يقال، بأن العراق قدم معلومات وافية عن جميع الأسلحة والمكونات والقدرات المحظورة بموجب الجزء "ج" من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وما زال هناك بصورة خاصة عدد من الأسئلة التي ينبغي توضيحها في المجال البيولوجي. وهناك بعض أوجه النقص في امتثال العراق لالتزاماته فيما يتعلق بالتعاون مع اللجنة الخاصة في إجراء أعمال التفتيش.

غير أننا مقتنعون بأن الحوادث المنعزلة المتعلقة بعمليات التفتيش التي جرت في الأشهر القليلة الماضية لا يمكن أن تبرر الاعتماد الفوري لجزاءات إضافية ضد العراق بموجب القرار ١١١٥ (١٩٩٧). لكن الوفد الروسي يعتقد أن المشاكل المتبقية في العلاقات بين بغداد واللجنة الخاصة تستحق اهتماما جديا من جانب مجلس الأمن وينبغي حسمها بسرعة، في جملة أمور، في إطار المشاورات بين الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة وبغداد التي حدد موعدها لهذا الغرض.

وإذ نأخذ ذلك بعين الاعتبار، فقد شاركنا مشاركة نشطة جدا في إعداد مشروع قرار مجلس الأمن، حيث اقترحنا استجابة موضوعية وشاملة لتقريري اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن مشروع القرار كما أعدته مجموعة من الدول، والمعروض علينا للنظر فيه اليوم، يأخذ في الاعتبار عددا من الملاحظات التي قدمها وفد بلدي، بالإضافة إلى دول أعضاء أخرى في مجلس الأمن. ويلاحظ بصورة خاصة التقدم الذي أحرزته اللجنة الخاصة نحو إزالة البرنامج العراقي لإنتاج أسلحة الدمار الشامل ومسألة إرجاء فرض الجزاءات.

ومع ذلك، هناك افتقار واضح للتوازن في مشروع القرار هذا. فهو يتجاهل عناصر هامة عديدة في وفاء العراق بالأحكام ذات الصلة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١). فمثلا نحن لا نفهم لماذا لا يتضمن مشروع القرار أية إشارة إلى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يأتي على ذكر التقدم الملحوظ في المجال النووي، وهو مجال يمكن أنه ينظر فيه إلى الملف العراقي على أنه ملف مغلق، والرفض القاطع من جانب مقدمي مشروع القرار الإشارة إلى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مشروع القرار يثير أخطر التساؤلات ولا نقبل به.

وهناك محاولة في مشروع القرار ترمي إلى تنقيح الحكم الوارد في القرار ١١١٥ (١٩٩٧) بشأن ضرورة امتثال العراق "امتثالا حقيقيا" لشروط اللجنة الخاصة المتعلقة بتوفير إمكانية الوصول لأغراض التفتيش. ونظرا لأن القرار ١١١٥ (١٩٩٧) ما زال ساري المفعول، فإن استعمال صياغة جديدة بالشكل المقترح من جانب

مقدمي مشروع القرار سيؤدي إلى بلبلة معايير الامتثال العراقي لقرارات المجلس.

وتبرز مشكلة مضمونية تتعلق بالفقرة ٧ من المنطوق، وهي فقرة أضافها مقدمو مشروع القرار مساء أمس فقط. وهذا المفهوم المقترح الجديد بوضع "قائمة سوداء" ينطوي على عيوب من الناحيتين المنطقية والقانونية، وبالتالي لا يمكن القبول به. ولا ينبغي إعداد قوائم بأشخاص يتعرضون للجزاءات بينما لم يقرر المجلس بعد فيما إذا كانت الجزاءات ستفرض أم لا. ومع أن هناك أشخاصا يعتقدون أن المجلس هو سيد نفسه ولديه السلطة الشرعية لسن أية معايير قانونية يريدها فإننا على ثقة بأن المجلس يجب أن يسترشد لدى صياغة الوثائق بمعايير القانون الدولي المعترف بها عالميا.

وسعيا لالتماس حلول مقبولة لجميع الأطراف، فإن الوفد الروسي تعاون بشكل بنّاء مع مقدمي مشروع القرار خلال عملية صوغ هذا القرار. وكنا على استعداد لمواصلة العمل على مشروع القرار لجعله متوازنا ومقبولا بصورة أكبر لجميع أعضاء مجلس الأمن، لأننا نعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان لمجلس الأمن أن يتكلم بصوت واحد. وكما تبيَّن، للأسف، فإن مقدمي مشروع القرار لم يكونوا، على استعداد للعمل عليه بصورة أكثر.

وإذ نأخذ في الاعتبار جميع العناصر المذكورة أعلاه، فإن وفد الاتحاد الروسي يجد نفسه مجبرا على الامتناع عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): والآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/1997/816.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غينيا - بيساو، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، الصين، فرنسا، كينيا، مصر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نتيجة التصويت كما يلي: توجد ١٠ أصوات مؤيدة، ولا توجد أصوات معارضة، وهناك ٥ أعضاء امتنعوا عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١١٣٤ (١٩٩٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إننا مثلنا مثل جميع أعضاء مجلس الأمن، تحفزنا الرغبة في أن نرى العراق يفي بالتزاماته المتعلقة بقرارات مجلس الأمن، وإذ نأخذ هذا الهدف في الحسبان تحركنا الرغبة في تعزيز دعمنا لعمل اللجنة الخاصة، والتأكد من أن التعاون بين اللجنة الخاصة والعراق يفضي إلى النتائج المتوخاة في أقرب وقت ممكن.

واستندنا في حكمنا إلى التقرير الذي قدمته لنا اللجنة الخاصة، وهو تقرير وجد فيه العديدون منا - لحسن الحظ وأخيرا - أجزاء إيجابية. وأشرنا أيضا إلى توصيات الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة، التي لم تتضمن أي طلب بفرض جزاءات إضافية فورية.

واستندنا في امتناعنا عن التصويت الذي مارسناه لتونا، إلى اعتبار الميزات التي يتحلى بها نص القرار، ولكن أيضا في ضوء مبدأ قوي جدا، أعرب عنه باقتناع شديد الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة. وهذا المبدأ يبرز ميزة التماس الوحدة، قدر الإمكان، داخل المجلس بغية التأكيد على سلطة الأنشطة التي أناطها المجلس باللجنة الخاصة. وإن هذه الوحدة - التي دلل عليها المجلس لبضع سنوات الآن في إجراءاته فيما يتعلق بالنصوص الهامة المتصلة بالعراق - هي التي أسهمت، في رأينا، في تحقيق التقدم الهام الذي أشير إليه في التقرير الأخير.

ونوافق على أن النص الذي صوتنا عليه الآن يحترم مبدأ أساسيا، وهو سيادة المجلس في عملية صنع قراراته. ونعتبر من الأمور الإيجابية تمكن أعضاء المجلس الذين شاركوا في مناقشة النص من التدليل على موافقتهم بالإجماع على هذه الحقيقة البسيطة. إلا أننا إذ نأخذ في الاعتبار فكرة التناسب التي أشير إليها سلفا، كنا نريد أن يصاغ النص بطريقة لا تثير أية تفسيرات متسرعة أو خاطئة، مثل الاعتقاد بأنه تم الشروع في فرض جزاءات

إضافية - وأكرر أن هذا يتنافى مع المناشدة التي شعرنا بأنها متضمنة في تقرير اللجنة الخاصة.

ويؤسفنا أن صياغة بعض الفقرات، التي كان يمكن تحسينها، قد تقود البعض إلى الاعتقاد بأن النص يتضمن جزاءات إضافية. ولهذا، يؤسفنا أنه لم تجر الموافقة على المقترحات التقنية التي كان من الممكن أن تبدد نواحي الغموض هذه.

وديباجة القرار تسلم بأنه جرى إحراز تقدم. وهذا حسن ويدلل على أن جميع أعضاء المجلس بذلوا جهودا تظهر في النتائج التي توصلت إليها اللجنة. ولكننا في نفس هذا الصدد، ولأنه جرى إحراز تقدم، نعتقد أنه كان من الواجب أن يلقي الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة بعض التشجيع، مهما كان بسيطا، لكي يواصل جهوده ويستمر في تعزيز فعالية تعاون اللجنة الخاصة مع السلطات العراقية. ويؤسفنا أن مناشدتنا لم يستجب لها.

وكنا نأمل أيضا أن يواصل المجلس، في ممارسته لسلطاته مستقبلا، استخدام صياغة دقيقة جدا في عمله لكي يتفادى حالات يجد فيها أفراد مسؤولين مباشرة عن المشاكل التي تحدث عرضة للجزاءات. ونرى أن من المؤسف أن هذا الاقتراح لم يؤخذ في الحسبان. ويؤسفنا أيضا أن عددا من الاقتراحات - التي نرى أنه كان من شأنها أن تساعد في تحسين النص بجعله أكثر تحديدا ودقة - لم يؤخذ بها، لأننا نعتقد أن هذا المجهود الأخير، الذي لم يكن ليستغرق وقتا طويلا، كان من شأنه أن يمكننا من الاقتراب من الهدف المنشود نفسه الذي أشرت إليه سلفا، أي الوحدة داخل المجلس. فقد كنا نستطيع أن ندلل على تكاتف المجلس مع اللجنة الخاصة، مما كان يعزز أعمال اللجنة أيضا بغية تحقيق كل أهداف القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وفي ضوء هذه الاعتبارات، يتعين علينا أن نمتنع عن التصويت.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم وافق مجلس الأمن على فرض قيود محددة على سفر فئات من المسؤولين العراقيين الذي يتسببون في إعاقة أعمال لجنة الأمم المتحدة الخاصة. وأعلن المجلس عن نيته فرض هذه الجزاءات في المرة التالية التي ينتهك فيها العراق أحكام قرار مجلس الأمن ١١١٥ (١٩٩٧). وسيبدأ المجلس من اليوم عملية إعداد قائمة بالمسؤولين العراقيين الذين يمنعون من السفر اذا حدث ذلك.

ويدهشني أنه بعد ستة أعوام ونصف لا يزال على هذا الجهاز أن ينظر في نهج جديدة لاقناع العراق بالامتثال لالتزاماته الدولية. ولا يوجد إلا طرف واحد مسؤول عن هذه الحالة المؤسفة جدا، وهو نظام بغداد.

وبعد ستة أعوام ونصف من تحرير الكويت، لا يزال العراق يرفض أن يفي بأبسط التزاماته، مثل السماح لمفتشي اللجنة الخاصة بالاضطلاع بالولاية التي أوكلها إليهم مجلس الأمن دون إعاقة أو مضايقة. والقرار ١١١٥ (١٩٩٧) ذكر بغداد مرة أخرى بالتزاماتها الواضحة في هذا المجال، وحذرها من أن مجلس الأمن لن يتغاضى عن رفض العراق المستمر السماح للجنة الخاصة بالوصول الضروري الذي يكفل أن لا تشكل أسلحة الدمار الشامل العراقية تهديدا للمنطقة بعد الآن.

ويبدو أن هذا التحذير القوي لم يكن كافيا. فتقرير رؤتشارد بتلر، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة، إلى مجلس الأمن يسجل سلسلة من أعمال المضايقة، والتعتيم والإعاقة، والتضليل من جانب العراق، وقد حدثت كلها بعد اتخاذ القرار ١١١٥ (١٩٩٧). فعلى سبيل المثال دمر المسؤولون العراقيون الوثائق أمام مفتشي اللجنة الخاصة؛ وأعاق المسؤولون العراقيون الوصول إلى المواقع، والوثائق والأفراد؛ وكذب المسؤولون العراقيون - على أعلى المستويات - وأخفوا معلومات عن برامج أساسية، حتى عندما واجهتهم اللجنة الخاصة بحقائق معروفة؛ واحتجز المسؤولون العراقيون أحد كبار المفتشين الجويين ومصورا للجنة الخاصة؛ وتدخل المسؤولون العراقيون في عمليات طائرة عمودية للجنة الخاصة، مما عرض الطيارين والركاب للخطر.

وفضلا عن ذلك قال نائب رئيس الوزراء للمسؤولين العراقيين تحت سلطته، وبحضور الرئيس التنفيذي، ألا يجيبوا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة الخاصة. وقد يكون مما يثير أشد القلق أن الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة في نيويورك هدد سرا وعلنا بأن العراق سيكف عن التعاون مع اللجنة الخاصة ومجلس الأمن اذا فرض المجلس جزاءات جديدة على العراق. وهذا التهديد

- إن جرى تنفيذه - يمثل انتهاكا ماديا لالتزامات العراق ويتطلب ردا قويا.

كيف فسر العراق هذه الأعمال الفظيعة؟ لقد هاجم العراق أولا مصداقية اللجنة الخاصة وشكك في حكمها. وعندما لم يفلح العراق في ذلك، لجأ إلى تكتيكاته المعهودة منذ زمن في المضايقة والحرق والابتزاز.

واللجنة الخاصة تعمل بوصفها جهازا من أجهزة مجلس الأمن، وتحصل على ولايتها من قرارات مجلس الأمن وحدها. وعندما تتحدى بغداد اللجنة الخاصة، فإنها تتحدى المجلس، وقد أوضح المجلس مرة أخرى أنه لن يطيق هذه التحديات. واذا كان العراق، بعد ستة أعوام ونصف، لا يزال عاجزا عن فهم هذه الحقيقة البسيطة، فيتعين علينا أن ننظر مرة أخرى في آليات جديدة لإفهامه.

وقد ا قترح البعض هنا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكافئ العراق لأن العراق، في نظرهم، يتعاون مع اللجنة الخاصة الآن أكثر من تعاونه معها في الماضي. ويشيرون إلى أنه نظرا لوجود ستة حالات إعاقة فقط في ٦٧٠ حالة تفتيش، فإن العراق يمتثل امتثالا كبيرا للقرار ١١١٥ (١٩٩٧).

باستخدام هذا المنطق، إذا دخلت مصرفا ٦٧٠ مرة وسطوت عليه ست مرات فقط، فإنني سأكون مواطنا "يلتزم بالقانون إلى حد كبير". الامتثال للالتزامات الدولية ليس عملا طوعيا. والتعاون ليس مسألة درجات. فإما أن العراق ممتثل لالتزاماته وإما أنه منتهك لها.

لم يطلب مجلس الأمن إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة أن تحدد عدد برامج أسلحة الدمار الشامل المسموح للعراق الاحتفاظ بها أو أنواع هذه البرامج، بل طلب إليها التحقق من أن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية قد دمرت. ولا تستطيع اللجنة الخاصة إكمال هذه المهمة، بصراحة، لأن العراق لن يتعاون معها.

فلنلق نظرة على ما يسمى "بتعاون" العراق على مدى الأشهر الستة الماضية. يدعي العراق أن تعاونه أتاح للجنة الخاصة حصر معظم محركات قذائف سكود التي استوردتها العراق. ولكن العراق، في الحقيقة، رفض في العام الماضي على مدى أربعة أشهر السماح للجنة الخاصة إخراج هذه المحركات من العراق لتحليلها. ولم يفسر العراق حتى الآن سبب نزع مكونات رئيسية من العديد من هذه المحركات قبل تدميرها. وهذه المكونات هي نفس القطع الضرورية لاستحداث برنامج محلي لإنتاج القذائف.

إن لجنة الأمم المتحدة الخاصة محقة في الإصرار على أن يوضح العراق ماذا حدث لهذه المكونات ومكونات أخرى، وأن يوضح حالة قدرة العراق المحلية على تصنيع قذائف سكود. وإلى أن يقدم العراق هذه المعلومات، لا توجد أية طريقة لتحديد، بأية درجة من الثقة، ما إذا كان العراق لا تزال لديه القدرة على صنع ونشر قذائف محظورة.

يريد العراق أيضا أن يقنع المجلس أنه تعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة في ميدان الأسلحة الكيميائية. إلا أن العراق كان حتى أيلول/سبتمبر لا يزال يكذب مباشرة على اللجنة بخصوص إنتاجه مادة VX. ولم يتعاون العراق ويعترف بأنه كذب في الماضي إلا عندما ووجه بأدلة لا تدحض. مرة ثانية، هذا شيء ضئيل جدا وجاء متأخرا جدا.

إن ما جاء في تقرير الأمين العام بالنسبة للأسلحة البيولوجية غني عن البيان:

"هذا مجال لم ينجز فيه الوعد بإحراز تقدم أو أي اقتراب من الحقائق المعروفة عن برنامج العراق". (S/1997/774، الفقرة ١٢٥)

حاول بعض زملائي لفت الانتباه إلى تقرير السيد هالنز بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن برنامج العراق النووي كمثال على تعاون العراق. إلا أنه حتى في هذا المجال، من الواضح أن العراق لم يرد على جميع الأسئلة ذات الصلة اللازمة لتوضيح برامجه بالكامل. لا يمكن طي هذه الصفحات. فضلا عن ذلك، نعرف الآن، بفضل جهود السيد بليكس، أن العراق كذب وأخفى برنامج أسلحة ناشط لعدة سنوات في استخفاف مباشر بالتزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزاماته تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد كذب العراق لمدة طويلة جدا بالنسبة لبرامجه ومن المبكر جدا بالنسبة لنا أن نقبل أي شيء يقل عن اليقين المطلق بأن طموحات العراق النووية قد أبطلت تماما.

وعندما يتعلق الأمر بحصر الأسلحة النووية، فإن الحساب التقريبي ليس كافيا. فالإخفاق في معرفة مصير جهاز نووي واحد قد يعني تدمير مدينة بأكملها.

أمام بغداد خيار واضح وبسيط. يمكنها الامتثال لالتزاماتها، وبالتالي تفتح الطريق أمام رفع الجزاءات، أو تواصل السير على طريق عدم الامتثال. لا يمكنها أن تفعل كليهما.

أود هنا أن أثني على السيد بتلر، المدير التنفيذي للجنة الخاصة، على العمل الممتاز الذي قام به هو وموظفوه في الوقت القصير الذي تولى فيه منصبه. من الواضح أن السيد بتلر يتحلى بالشجاعة والقدرة على التحمل والتفاني اللازمة لأداء وظيفته البالغة الصعوبة. والمجتمع الدولي يدين للسيد بتلر وموظفيه بالامتنان.

من حق وواجب اللجنة الخاصة ومجلس الأمن مساءلة العراق مساءلة دقيقة عن كل جانب من جوانب جميع برامج أسلحة الدمار الشامل التي لديه. ولا يمكن للعراق أن يختار وينتقي الأسئلة التي يود أن يجيب عليها.

يتعين علينا في المجلس أن نفعل كل ما في وسعنا لإعطاء السفير بتلر ما يحتاجه من أدوات ودعم لأداء عمله بأقصى ما يمكن من كفاءة واكتمال. ونحن نعتقد أن هذا القرار يساعد على تحقيق هذا الهدف. ويمثل هذا القرار ردا قويا ولكنه محسوب من مجلس الأمن على استمرار حكومة العراق في عدم التعاون مع اللجنة الخاصة.

وبما أنه لا يوجد في سلوك العراق ما يبرر رفع الجزاءات أو تعليق مراجعتها، فإن هذا القرار يمدد التعليق. وما من أحد يوحي مجرد إيحاء بأن أداء العراق بعد ستة أعوام ونصف يقترب من الامتثال. إن قرارنا لا يفرض الجزاءات الآن، ولكنه يستهل العملية بالبدء بتجميع الأسماء لتحاشي أي تأخير لأسباب إدارية إذا فرضت الجزاءات. إنه يبين للسلطات العراقية بوضوح أنه إذا حاول العراق مرة أخرى إعاقة عمل اللجنة الخاصة فإن المجلس سيفرض جزاءات على المسؤولين عن عدم تعاون العراق مع اللجنة الخاصة.

إننا لا نقترح فرض جزاءات واسعة النطاق يمكن أن تتسبب في معاناة الشعب العراقي. لا يزال هدفنا مساعدة الشعب العراقي. ولكن يجب أن يظل هدفنا أيضا المساعدة على حماية جميع شعوب المنطقة، لا سيما شعب الكويت، الذي كان الأكثر معاناة من العدوان العراقي والذي سُلبت ممتلكاته وسجلاته أثناء الغزو العراقي للكويت، والذي لا تزال أسره تعاني يوميا ألم عدم معرفة ماذا حدث لذويها الذين لا يزالون مفقودين في الحرب أو أُخذوا أسرى حرب. يجب أن لا ننساهم، ولن ننساهم، وندعوا العراق إلى الامتثال لقرارات المجلس التي تعالج هذه القضايا.

يتناول هذا القرار مسألتين محددتين، هما عدم تعاون العراق مع اللجنة الخاصة وإعاقة العراق عمل اللجنة الخاصة. ولكن، لكي ينضم العراق ثانية إلى الأسرة الدولية للدول المحترمة، يجب أن يبدأ بإظهار نواياه السلمية وبالامتثال التام لجميع قرارات المجلس ذات الصلة.

كان أملنا أن يؤيد جميع أعضاء المجلس هذا القرار. وقد بذل مقدمو مشروع القرار جهودا جبارة للحصول على تأييد جميع أعضاء المجلس. وقد اختار بعض الأعضاء عدم تأييد هذا القرار. ونحن نأسف لقرارهم. ولكن، هناك قرارات أخرى تتعلق بالعراق لم تعتمد بالإجماع. وجميع هذه القرارات لها وزنها الكامل في القانون الدولي، وسيتمتع به هذا القرار أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بهذا يكون المجلس قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠